حـــــــــوار

يتصور البعض ان كثرة اصدار التشريعات ، وتشديد العقوبة على بعض الجرائم ، يكفى للقضاء على الظواهر التى يشكو منها المجتمع ... ولقد سادت هذه الفكرة خلال الثلاثين عاما الماضية فنتج عنها هذا الكم الهائل من القوانين ، التى لا يستطيع ان يلاحقها رجال القانون انفسهم ، فما بالنا بالمواطن العادى الذى يفترض فيه عدم الجهل بالقانون .. ؟!

ويتفق رجال القانون على ان تشديد العقوبة (يساعد) على الحد من الجرائم ، لكنه لا يكفى (وحده) للقضاء عليها ..

لكن المسئولين عن الاسكان يتصورون ان صدور القانون الجديد ، بما يتضمنه من عقوبات (مغلظة) يكفى لازالة آثار الكوارث التى شهدناها خلال الاسابيع الماضية ، ويمنع من تكرارها مستقبلا ..!!

لذلك فاننا نقول لهؤلاء - كفاهم الله شر الجهل - ان للحكومة وظيفتين احداهما (وقائية) والاخرى (عقابية) ..

فالوظيفة الوقائية ، هى ما تتخذه من اجراءات لمنع الجرائم قبل وقوعها ، وهى القاعدة العامة ، اما الوظيفة العقابية فهى وسيلة الحكومة لتوقيع الجزاء على الجانى ، بعد ان فشلت فى منع وقوع الجريمة ، او غافلها الجانى وارتكب جريمته ..

فالشرطة - مثلا - تقوم بدوريات ليلية لمنع اللصوص من اقتحام المساكن وسرقتها ، ولو أنها اكتفت بتطبيق القانون لتركت الجانى يرتكب جريمته ، ثم قدمته للمحاكمة لينال عقابه !!

لكن المسئولين عن رقابة عمليات الاسكان والبناء عندنا ، يهربون من مسئوليتهم (الوقائية) ويكتفون بحمل (عصا القانون) لينزلوا بها على راس المخالف (بعد وقوع الجريمة) .. !!

وكلنا يعلم أن اى راغب فى البناء يتقدم الى الجهة المسئولة بطلب للحصول على ترخيص البناء ، وهو مطالب بان يقدم مع الطلب الرسوم الهندسية ، والمواصفات الفنية التى سيتم البناء على أساسها ..

وبعد شهور طويلة من المعاناة مع هذه - الاجهزة - ربما يضطر خلالها الى تقديم المعلوم - يحصل على هذا الترخيص وفقا لما قدمه من رسومات ومواصفات .

وتنفض اجهزة الرقابة على البناء يدها من الامر كله ، وتترك التنفيذ لاجتهاد صاحب المصلحة ، فان بقى البناء قائما ، فكفى الله شر القتال ، اما اذا انهار او تصدع فانها تهوى على راس صاحبه بعصا القانون وتجره من (قفاه) الى محكمة الجنايات .. !!

اما الوظيفة الوقائية ، التى تتمثل فى مرور المسئولين على موقع البناء - خلال اقامته - للتاكد من مطابقة التنفيذ للمواصفات ، كتحليل الاسمنت المستخدم ، ومراجعة عدد الاسياخ من حديد التسليح وغيرها ، فهى امور لا تكلف الاجهزة الحكومية نفسها مشقة القيام بها ، مادام صاحب البناء سوف يقدم الى محكمة الجنايات - بعد انهيار العمارة - حتى ولو ترتب على الانهيار ازهاق عشرات الارواح البريئة .. وربما المئات ..

ان الذى يستحق قانونا خاصا (يغلظ) العقاب هو المسئول الذى يهمل فى واجب الرقابة او يتغاضى عن هذا الواجب لاسباب لا يعلمها الا الله ، كما يستحق عقابا اشد كل مسئول كبير لا يراقب كفاءة الاداء فى وزارته ، ويكتفى بتبريرات هزيلة .. على شاشة التليفزيون .. !!

احمد طلعت